تحرك عاجل

الحكم بالسجن 15 سنة على ناشط معارض

صدر في 29 سبتمبر/ أيلول حكمٌ بالسجن 15 سنة على الناشط البحريني المعارض ناجي فتيل بتهم تتعلق بضلوعه في حركة شبابية معارضة تُعرف باسم "ائتلاف 14 فبراير". وقال ناجي للمحكمة أنه قد تعرض للتعذيب، حيث بدت آثار التعذيب واضحة على ظهره.

في 29 سبتمبر/ أيلول الماضي، أصدر الفرع الرابع من محكمة الجنايات الكبرى حكماً بالسجن 15 سنة بحق المدافع عن حقوق الإنسان **ناجي فتيل** البالغ من العمر 39 عاماً. ومن بين جملة أمور أُتهم ناجي بها، فلقد أسندت المحكمة إليه تهمة "تشكيل جماعة إرهابية بهدف تعليق العمل بالدستور والإضرار بالوحدة الوطنية". وكانت السلطات قد ألقت القبض على ناجي بتاريخ 2 مايو/ أيار الماضي بدون إبراز مذكرة توقيف، وذلك أثناء تواجده في منزله الكائن في قرية بني جمرة شمال غرب البحرين. واحتُجز بعدها بمعزل عن العالم الخارجي لمدة يومين. وزعم أنه قد تعرض أثناء خضوعه للاستجواب في الشرطة للصعق بالكهرباء على مناطق حساسة من جسده، بالإضافة إلى تعرضه للركل واللكم والتهديد باغتصابه. وبدأت جلسات محاكمته في 11 يوليو/ تموز الماضي، حيث قام حينها بنزع قميصه داخل قاعة المحكمة بغية إبراز دليل تعرضه على التعذيب وفقاً للآثار البادية على ظهره.

وأما بالنسبة للأعضاء التسعة والأربعين الآخرين وبينهم امرأة، فلقد صدرت بحقهم أحكام على ذمة نفس القضية في 29 سبتمبر/أيلول أيضاً، وتراوحت الأحكام بين السجن 5 سنوات و15 سنة عقب إدانتهم بالانتساب لائتلاف 14 فبراير. ويُذكر أن إجراءات المحاكمة وجلساتها كانت تبعد كل البعد عن تلبية مقتضيات المعايير الدولية المرعية، وأدت إلى إدانة جميع المتهمين، وصدرت الأحكام بحق معظمهم غيابياً. كما لم يتم التحقيق في المزاعم الواردة عن التعذيب، ولم تنظر المحكمة في هذه الإدعاءات. ويزمع المتهمون التقدم باستئناف ضد الأحكام الصادرة بحقهم.

ويُحتجز ناجي فتيل في سجن الميناء الجاف منذ 2 مايو/ أيار الماضي. كما يمضي ناجي حكماً بالسجن سنة أشهر أصدرته بحقه في 22 مايو/ أيار محكمة الجنايات الكبري بتهمة المشاركة في "تجمع غير قانوني". ويُذكر أن المرة الأولى التي أُلقي القبض فيها على ناجي فتيل كانت بتاريخ 14 فبراير/ شباط 2012 أثناء مشاركته في مسيرة سلمية كانت تعتزم التوجه نحو تقاطع الفاروق بالمنامة (في موقع ما كان يُعرف بدوار اللؤلؤة سابقاً)، وذلك بمناسبة الذكرى الأولى على اندلاع الاحتجاجات الشعبية في البحرين. ولقد أُخلي سبيله في 17 أبريل/ نيسان 2012.

يُرجى كتابة مناشداتكم بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- التعبير عن بواعث قلقكم من أن الحكم بسجن ناجي فتيل 15 سنة قد صدر في أعقاب جلسات محاكمة هي على قدر عظيم من الجوْر؛
- وحث السلطات كي تأمر فوراً بفتح تحقيق مستقل للوقوف على مزاعم تعرضه للتعذيب، وجلب من تثبت مسؤوليته عن ارتكاب تلك الانتهاكات للمثول أمام العدالة؛
- وحثها على إخلاء سبيله إلا إذا أتاحت شروط الاستئناف الذي تقدم به ضمان استبعاد الأدلة المنتزعة تحت التعذيب، وبما يتسق مع كامل المعايير الدولية المرعية في مجال المحاكمات العادلة.

الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 إلى:

الملك
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب صاحب الجلالة
ص.ب. 555
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
فاكس: 4587 -1766 -973+(يُرجى تكرار المحاولة)
المخاطبة: صاحب العظمة

وزير الداخلية
الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة
وزارة الداخلية
ص.ب. 13، المنامة، البحرين
فاكس رقم:2661 -1723 -973+
تويتر: @moi Bahrain
المخاطبة: معالي الشيخ

ونسخ إلى:
وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450، المنامة، البحرين
فاكس: 6343 1753 -973+
البريد الإلكتروني:
minister@justice.gov.bh
تويتر: @Khaled_Bin_Ali
المخاطبة: معالي الشيخ

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين البحرينين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم	العنوان 1	العنوان 2	العنوان 3	رقم الفاكس	عنوان البريد الإلكتروني	المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. وهذا هو التحديث الثالث على التحرك العاجل رقم 13/114. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط الإلكتروني التالي: **http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/017/2013/en** .

AMNESTY INTERNATIONAL

تحرك عاجل

الحكم بالسجن 15 سنة على ناشط معارض

معلومات إضافية

يشغل ناجي فتيل منصب عضو مجلس إدارة جمعية الشباب البحريني لحقوق الإنسان؛ كما إنه مدونٌ وله مشاركات غزيرة عبر موقع تويتر للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. وسبق له وأن ألقى خطابات في المسيرات والاحتجاجات التي نُظمت في قريته تناول فيها موضوع حقوق الإنسان، وحث الناس من خلالها على توثيق وقوع الانتهاكات ورصدها.

ولقد تعرض ناجي فتيل منذ العام 2011 للمضايقات والترهيب ووصلته تهديدات بالقتل (يُرجى الاطلاع على القصة الإخبارية المتوفرة عبر الرابط: http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/bahraini-activists-receive-threats-after-anonymous-death-call-2011-03-11، والتحركين العاجليْن السابقين عبر الرابطين التاليين: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE11/016/2012/en, http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE11/011/2012/en.

بعد مضي أكثر من عامين ونصف على اندلاع الانتفاضة في البحرين، وتحت غطاء من الوعود البراقة بالإصلاح، لا زال سجناء الرأي الذين اعتُقل بعضهم أثناء الاحتجاجات يقبعون خلف القضبان، وما انفكت الحقوق في حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات والتجمع تتعرض للقمع. وفي الشهور الأخيرة، لم تكتفِ السلطات بعدم إطلاق سراح سجناء الرأي، بل إنها بادرت إلى حبس المزيد من الأشخاص لما أبدوه من جرأة على التعبير عما لديهم من آراء، سواء أكان ذلك عبر تغريدات على موقع تويتر أم من خلال المسيرات السلمية. ويظهر أن المحاكم البحرينية كانت معنية بالسير على قدم وساق مع رغبة الحكومة بدلاً من أن تبادر إلى توفير وسائل الانتصاف الفعالة للبحرينيين واحترام سيادة القانون.

ولقد تشكلت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بموجب مرسوم ملكي في 29 يونيو/ حزيران 2011، وأُنيطت بها مهمة التحقيق في الانتهاكات الحقوقية التي ارتُكبت على خلفية احتجاجات عام 2011، وإعداد تقرير بهذا الخصوص. وفي حفل إطلاق تقرير اللجنة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، تعهدت الحكومة علناً بتنفيذ توصيات اللجنة الواردة في تقريرها، والذي استعرض بدوره تعامل الحكومة مع الاحتجاجات الشعبية، وحرص على توثيق طيف واسع من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وتضمنت التوصيات الرئيسة الواردة في تقرير اللجنة دعوة الحكومة إلى محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، وخصوصاً تلك المتعلقة منها بالتعذيب، واستخدام القوة المفرطة، إضافةً إلى حث الحكومة على القيام بتحقيقات مستقلة للوقوف على مدى صحة المزاعم التي تحدثت عن ارتكاب التعذيب.

ومع ذلك، فلا زالت الكثير من التعهدات التي قطعتها الحكومة بانتظار أن يتم تنفيذها. ولقد اعتُبر إنشاء لجنة التحقيق البحرينية المستقلة وإصدارها لتقريرها مبادرة تاريخية في حينه؛ ولكن وبعد مرور ما يقرب من عامين، فلقد أطاحت الحكومة بوعودها الإصلاحية من خلال عدم استعدادها القيام بتنفيذ التوصيات الرئيسية

المتعلقة بتحقيق المساءلة، إذ تقاعست الحكومة عن فتح تحقيقات مستقلة وناجزة وشفافة في المزاعم التي تحدثت عن التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، واستخدام القوة بشكل مفرط، ومقاضاة جميع الذين أصدروا الأوامر بارتكاب الانتهاكات الحقوقية. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 بعنوان "البحرين:إهمال الإصلاح وتشديد القمع" (رقم الوثيقة: MDE 11/062/2012) والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي:
. http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/062/2012/en

وعقد البرلمان البحريني جلسة استثنائية بتاريخ 28 يوليو/ تموز الماضي رفع خلالها 22 توصية إلى العاهل البحريني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة؛ وتهدف تلك التوصيات إلى تشديد العقوبات المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب الصادر في عام 2006. وأصدر العاهل البحريني بعد عدة أيام مجموعة من المراسيم التي تفرض المزيد من القيود على الحق في حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك حظر جميع الاحتجاجات والاعتصامات والاجتماعات العامة في المنامة إلى أجل غير مسمى، ومنح قوات الأمن صلاحيات إضافية واسعة.

وفي 9 سبتمبر/ أيلول 2013، وقعت 47 دولة على بيان مشترك حول تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين عبرت فيه عما يعتريها من بواعث قلق خطيرة حيال انتهاكات حقوق الإنسان القائمة في البحرين.

الاسم: ناجي فتيل
الجنس: ذكر

معلومات إضافية حول التحرك العاجل رقم 13/114، رقم الوثيقة: MDE 11/047/2013، والصادرة بتاريخ 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2013